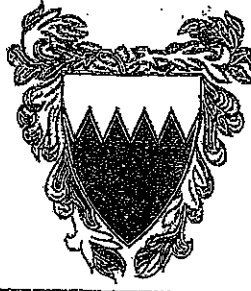


السؤال الموجه إلى صاحب السعادة
الدكتور حسن بن عبدالله فخرو وزير
التجارة والصناعة، والمقدم من سعادة
العضو رباب عبدالنبي العريض، بشأن
فحص الملابس والأقمشة قبل دخولها
الأسواق المحلية من عدمه، ورد سعادة
الوزير عليه.



الرقم : ٢

التاريخ : ٢٠١١/١١/١٥ م

**صاحب السعادة الأخ الكريم / عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى صاحب السعادة الدكتور حسن بن عبدالله فخرو وزير الصناعة و التجارة، والمقدم من سعادة السيدة رباب عبدالنبي العريض عضو مجلس الشورى، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد سعادة الوزير يستحق قانوناً في ٢٠١١/١٢/١ م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

برجاء التفضل باتخاذ اللازم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

**علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى**



الرقم : ٣

التاريخ : ٢٠١١/١١/١٥ م

صاحب السعادة الأخ الكريم الدكتور حسن بن عبدالله فخرو الموقر
وزير الصناعة و التجارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من سعادة السيدة
رياب عبدالنبي العريض عضو مجلس الشورى، برجاء الاطلاع واتخاذ
ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص ، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول
رد سعادتكم يستحق قانوناً في ٢٠١١/١٢/١ م حسبما نصت عليه المادة
(١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

ولكم خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

KINGDOM OF BAHRAIN

SHURA COUNCIL

Rabab Abdulnabi Salem Al Arayedh

Member of Shura Council



مملكة البحرين

مجلس الشورى

رباب عبد النبي سالم العريضة

عضو مجلس الشورى

الموقر

صاحب المعالي / الاستاذ علي الصالح

(رئيس مجلس الشورى)

تحية وتقدير ،،،

الموضوع / بخصوص السؤال المقدم الى معالي وزير التجارة والصناعة والمتعلق

بفحص الملابس والاقمشة قبل دخولها الاسواق المحلية من عدمه

إشارة إلى الموضوع أعلاه - أتقدم لمعاليتكم بالسؤال الموجه لمعالي وزير التجارة

والصناعة عن الكشف عن الملابس والاقمشة قبل دخولها الاسواق

لذلك

نأمل من معاليتكم التكرم بإتخاذ الإجراءات اللازمة إستنادا للمادة 126 من اللائحة

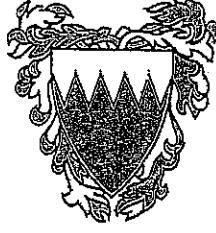
الداخلية للمجلس

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مقدمته لمعاليتكم

العضو / رباب العريضة

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
13 NOV 2011	
الرقم : الوقت :	



الموقر

صاحب المعالي / وزير التجارة والصناعة

تحية وتقدير

كثرت في أسواق مملكة البحرين في السنوات الاخيره محلات بيع الاقمشه والملابس المستورده من مختلف الماركات والاسعار والجوده وبذلك تنوعت إختيارات المستهلك وإن كانت تلك الملابس والاقمشه تحتوى على ما يدل المستهلك على المواد المصنوعه منها سواء كانت طبيعيه أم صناعيه إلا أنه مازالت ضوابط إنتقاء الملابس ذات الجوده غير واضحه بالنسبه للمستهلك

ونظرا للاهتمام الذى توليه العديد من الدول للوقوف على مدى سلامة الملابس والاقمشه من الناحيه الصحيه والبيئيه لحماية مواطنيها من خطر يهدد سلامتهم الصحيه نظرا لاحتواء بعض الملابس والاقمشه على مواد فى تكوينها تسبب أمراضا للإنسان (كالاصابه بالاورام السرطانيه وحساسيه جلديه)

وحيث ان العديد من دول العالم (وعلى سبيل المثال المملكه العربيه السعوديه) لديها مختبرات خاصه لفحص الملابس والاقمشه قبل دخولها للأسواق المحليه للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الدوليه للسلامة الصحيه

ولما كانت وزارة التجاره والصناعه هى الجهة المسئوله عن حماية المستهلكين

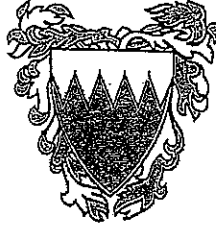
ورقابة الجوده

KINGDOM OF BAHRAIN

SHURA COUNCIL

Rabab Abdulnabi Salem Al Arayedh

Member of Shura Council



مملكة البحرين

مجلس الشورى

رباب عبد النبي سالم العريض

عضو مجلس الشورى

لذلك

فإنني أتوجه الي معاليكم بالسؤال التالي :-

- هل يتم فحص الملابس والاقمشه من الناحية الصحيه قبل دخولها أسواق مملكة

البحرين ؟

- وهل يتم تطبيق المعايير الدوليہ الخاصه في هذا الشأن ؟

العضو / رباب العريض

عاجل

إيداي القانوني



بشأن الأسئلة الموجهة للسادة الوزراء

التاريخ: ١٣/١١/٢٠١١

من: مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى إلى: هيئة مستشارين للمجلس

الرجاء إبداء ملاحظاتكم إن وجدت على السؤال الموجه من العضو مقدم السؤال قبل عرضه على مكتب المجلس.

ولكم جزيل الشكر،،،

توصية هيئة المستشارين بشأن السؤال:

السؤال تم فرضه الشروط القافية لتقدمه.

المستشار القانوني

١٤/١١/٢٠١١



الرقم: ع ٢٢٢٤ / وم ش ن / 2011
التاريخ: ع ١٤ ديسمبر 2011م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: اجابة السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم 2 المؤرخ في 15 نوفمبر 2011م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض إلى صاحب السعادة وزير الصناعة والتجارة بخصوص فحص الملابس و الأقمشة قبل دخولها الأسواق المحلية من عدمه.

يسرني أن أرفق لمعاليكم اجابة سعادتة على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

أخ

عبدالعزیز بن محمد الفاضل
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وزارة	
14 DEC 2011	
الرقم: ١٠٣ / ١٤١٢٠١١٤	

نسخة إلى:

سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للشئون القانونية.

n.a



Minister's Office

وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب

رقم الوارد: ٢٧٢٦

التاريخ: ١٢/١٣ الوقت: ٩:٥

رقم الملف:

الرقم : م / م / ف / ٢٠٢ - ١١

التاريخ : ٤ ديسمبر ٢٠١١

صاحب السعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب
الموقر

الموضوع : السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض عضو مجلس الشورى
والمتعلق بفحص الملابس والأقمشة قبل دخولها مملكة البحرين

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٢٥١٣/م ش ن/٢٠١١ بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١١م، بشأن
السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض - عضو مجلس الشورى والمتعلق
بفحص الملابس والأقمشة قبل دخولها مملكة البحرين ، نود بداية أن نشكركم على اهتمامكم
بإبراز القضايا التي تخدم المجتمع والصالح العام لمملكة البحرين ، ويسرنا بهذا الصدد ان
نفيدكم بالتالي:

إن المنتجات المتداولة في الأسواق المحلية مختلفة ومتنوعة وتشمل قطاعات كثيرة ، وتتم
عملية فرض إجراءات رقابية على منتجات معينة بناء على معايير محددة ، أهمها إجراء
تحليل للمخاطر لتحديد الآثار السلبية الناجمة عن المنتج ، وتحديد مدى الخطر الناجم من هذا
المنتج ، بالإضافة إلى دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي قد يسببه الإجراء الرقابي
المستحدث وغيرها من الأمور التي يجب مراعاتها بهذا الشأن. ولا يخفى عليكم بأن وزارة
الصناعة والتجارة تقوم بإخضاع عدد من المنتجات للرقابة نظراً لارتفاع درجة خطورتها في



حال عدم توفر اشتراطات السلامة فيها كالمركبات وإطارات السيارات ولعب الأطفال وقطع الغيار وغيرها.


كما نود الإشارة الى إن وزارة الصناعة والتجارة متمثلة في إدارة المواصفات والمقاييس وبالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس الوطنية بدول مجلس التعاون وتحت مظلة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون وهي هيئة إقليمية خليجية ، تعمل على إصدار المواصفات واللوائح الفنية الخليجية الموحدة والتي تعنى بوضع متطلبات معينة للمنتجات وكذلك إجراءات متماثلة بين الدول الاعضاء في التحقق من مطابقة السلع والمنتجات لتلك المتطلبات سعياً في دعم والاتحاد الجمركي الخليجي القائم على مبدأ نقطة الدخول الواحدة. وقد تم مؤخراً تنفيذ البرنامج الرقابي الخليجي المشترك لتقوية السوق الخليجية والحد من تداول المنتجات التي تشكل خطورة على صحة وسلامة المستهلك وتضرر بالبيئة. وفي هذا الصدد تم الاستعانة بخبراء متخصصين في مجال التقييس بهدف تقييم البنية التحتية لدول الخليج ووضع منظومة تشريعية متكاملة لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة بناء على الامكانيات المتوفرة في الدول الاعضاء. فعلى سبيل المثال تمت التوصية على البدء بتطبيق البرنامج الرقابي الخليجي الموحد على لعب الأطفال لما دون الـ ١٤ سنة في يناير ٢٠١١ ، علماً بأنه سيتم توسيع نطاق الرقابة ليشمل منتجات أخرى بصورة تدريجية مثل الأجهزة الكهربائية ومواد البناء والمعدات الثقيلة والأجهزة الطبية وأجهزة الضغط، والمساعد وغيرها.

أما بالنسبة للأسئلة المقدمة من سعادة عضو مجلس الشورى رباب عبدالنبي العريض حول الملابس والأقمشة، فنود إفادتكم بأن وزارة الصناعة والتجارة في الوقت الحالي لا تفرض ضوابط على الملابس الجاهزة أو الأقمشة والحال كذلك في بقية دول مجلس التعاون فيما عدا المملكة العربية السعودية. ونشير هنا إلى أن لدى المملكة العربية السعودية إمكانيات الفحص والاختبار بشكل متقدم ولها إجراءات لدخول الملابس والأقمشة على حدودها تعتمد على سحب العينات واختبارها.

كما ينبغي الإشارة أيضا إلى أن مملكة البحرين تفتقر إلى مختبرات وطنية التي تكلف الكثير من المال ولكن في حالات استثنائية يمكن الاستفادة مما هو موجود في المنطقة أو المختبرات الدولية للقيام بأعمال الفحص والاختبار. كما تتابع وزارة الصناعة والتجارة باستمرار كل ما يُنشر بخصوص المخالفات المتعلقة بالمنتجات التي تشكل خطورة على سلامة وصحة المستهلك بالمنطقة والتي كان ضمنها المخالفات المتعلقة بالملابس الجاهزة، وذلك من خلال شبكة معلوماتية تم تشكيلها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بغرض التنسيق وزيادة الرقابة بين هذه الدول. ففي شهر يناير ٢٠١٠ نُشر خبر بشأن إعلان الجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية بأن ١٠ % من الملابس الجاهزة المستوردة مسرطنة. فتواصلت وزارة الصناعة والتجارة مع عدة جهات معنية بالمملكة العربية السعودية للاطلاع على حيثيات الموضوع، وتبين بأن الخبر غير دقيق ومبالغ فيه وهو يخص أنواع معينة من الأقمشة التي أثبتت الاختبارات احتواءها على نسبة بسيطة من مادة الفورمالدهايد في الحدود المسموح بها والتي تستخدم لتثبيت الأنسجة ومنع انكماشها، كما تم التأكيد بأن تلك النسبة مسموح بها دولياً ولا تشكل خطورة على الصحة وتزول مباشرة بعد أول غسله الاولي.

وفي الختام، يسرنا التأكيد بأن وزارة الصناعة والتجارة ستأخذ موضوع الرقابة على الملابس الجاهزة والأقمشة على محمل الجد وستسعى الى طرح مقترح فرض الرقابة عليه على الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدراسة إمكانية تضمينه في الخطط المستقبلية للمشاركة الرقابية على المستوى الخليجي.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،


د. حسن بن عبدالله فخرو
وزير الصناعة والتجارة



الرقم : م / م / ف / ٢٠٢ - ١١

التاريخ : ٤ ديسمبر ٢٠١١

صاحب السعادة السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى الموقر

الموضوع : السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض عضو مجلس الشورى
والمتعلق بفحص الملابس والأقمشة قبل دخولها مملكة البحرين

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٢ بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١١م ، بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض - عضو مجلس الشورى والمتعلق بفحص الملابس والأقمشة قبل دخولها مملكة البحرين ، نود بداية أن نشكركم على اهتمامكم بإيراز القضايا التي تخدم المجتمع والصالح العام لمملكة البحرين ، ويسرنا بهذا الصدد ان نفيديكم بالتالي:

إن المنتجات المتداولة في الأسواق المحلية مختلفة ومتنوعة وتشمل قطاعات كثيرة ، وتتم عملية فرض إجراءات رقابية على منتجات معينة بناء على معايير محددة ، أهمها إجراء تحليل للمخاطر لتحديد الآثار السلبية الناجمة عن المنتج ، وتحديد مدى الخطر الناجم من هذا المنتج ، بالإضافة إلى دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي قد يسببه الإجراء الرقابي المستحدث وغيرها من الأمور التي يجب مراعاتها بهذا الشأن. ولا يخفى عليكم بأن وزارة الصناعة والتجارة تقوم بإخضاع عدد من المنتجات للرقابة نظراً لارتفاع درجة خطورتها في حال عدم توفر اشتراطات السلامة فيها كالمركبات وإطارات السيارات ولعب الأطفال وقطع الغيار وغيرها.



كما نود الإشارة الى إن وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في إدارة المواصفات والمقاييس وبالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس الوطنية بدول مجلس التعاون وتحت مظلة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون وهي هيئة إقليمية خليجية ، تعمل على إصدار المواصفات واللوائح الفنية الخليجية الموحدة والتي تعنى بوضع متطلبات معينة للمنتجات وكذلك إجراءات متماثلة بين الدول الاعضاء في التحقق من مطابقة السلع والمنتجات لتلك المتطلبات سعياً في دعم والاتحاد الجمركي الخليجي القائم على مبدأ نقطة الدخول الواحدة. وقد تم مؤخراً تنفيذ البرنامج الرقابي الخليجي المشترك لتقوية السوق الخليجية والحد من تداول المنتجات التي تشكل خطورة على صحة وسلامة المستهلك وتضرر بالبيئة. وفي هذا الصدد تم الاستعانة بخبراء متخصصين في مجال التقييس بهدف تقييم البنية التحتية لدول الخليج ووضع منظومة تشريعية متكاملة لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة بناء على الامكانيات المتوفرة في الدول الاعضاء. فعلى سبيل المثال تمت التوصية على البدء بتطبيق البرنامج الرقابي الخليجي الموحد على لعب الأطفال لما دون الـ ١٤ سنة في يناير ٢٠١١ ، علماً بأنه سيتم توسيع نطاق الرقابة ليشمل منتجات أخرى بصورة تدريجية مثل الأجهزة الكهربائية ومواد البناء والمعدات الثقيلة والأجهزة الطبية وأجهزة الضغط، والمصاعد وغيرها.

أما بالنسبة للأسئلة المقدمة من سعادة عضو مجلس الشورى رباب عبدالنبي العريض حول الملابس والأقمشة، فنود إفادتكم بأن وزارة الصناعة والتجارة في الوقت الحالي لا تفرض ضوابط على الملابس الجاهزة أو الأقمشة والحال كذلك في بقية دول مجلس التعاون فيما عدا المملكة العربية السعودية. ونشير هنا إلى أن لدى المملكة العربية السعودية إمكانات الفحص والاختبار بشكل متقدم ولها إجراءات لدخول الملابس والأقمشة على حدودها تعتمد على سحب العينات واختبارها.

كما ينبغي الإشارة أيضا إلى أن مملكة البحرين تفنقر إلى مختبرات وطنية التي تكلف الكثير من المال ولكن في حالات استثنائية يمكن الاستفادة مما هو موجود في المنطقة أو المختبرات الدولية للقيام بأعمال الفحص والاختبار. كما تتابع وزارة الصناعة والتجارة باستمرار كل ما

يُنشر بخصوص المخالفات المتعلقة بالمنتجات التي تشكل خطورة على سلامة وصحة المستهلك بالمنطقة والتي كان ضمنها المخالفات المتعلقة بالملابس الجاهزة، وذلك من خلال شبكة معلوماتية تم تشكيلها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بغرض التنسيق وزيادة الرقابة بين هذه الدول . ففي شهر يناير ٢٠١٠ نُشر خبر بشأن إعلان الجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية بأن ١٠ % من الملابس الجاهزة المستوردة مسرطنة . فتواصلت وزارة الصناعة والتجارة مع عدة جهات معنية بالمملكة العربية السعودية للاطلاع على حيثيات الموضوع ، وتبين بأن الخبر غير دقيق ومبالغ فيه وهو يخص أنواع معينة من الأقمشة التي أثبتت الاختبارات احتواءها على نسبة بسيطة من مادة الفورمالدهايد في الحدود المسموح بها والتي تستخدم لتثبيت الأنسجة ومنع انكماشها ، كما تم التأكيد بأن تلك النسبة مسموح بها دولياً ولا تشكل خطورة على الصحة وتزول مباشرة بعد أول غسله الأولى.

وفي الختام ، يسرنا التأكيد بأن وزارة الصناعة والتجارة ستأخذ موضوع الرقابة على الملابس الجاهزة والأقمشة على محمل الجد وستسعى الى طرح مقترح فرض الرقابة عليه على الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدراسة إمكانية تضمينه في الخطط المستقبلية للمشاريع الرقابية على المستوى الخليجي.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،



د. حسن بن عبدالله فخر

وزير الصناعة والتجارة

